ISBN : 999-999-99-99

واقع التحول الرقمي على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري في الجزائر–السجل التجاري الالكتروني أنموذجا–

The reality of digital transformation at the national center for trade register in Algeria-The electronic commercial register as a model-

بـــــــوعـــــــزة مـــحـــمد أمـــــــيـــــــن
دكتـــور في شعبة العلوم الاقتصادية
متخرج من جامعة د.مولاي الطاهر– سعيدة–
البريد الالكتروني:
bouazzamohamedamine2@gmail.com

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التحول الرقمي على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري في الجزائر، و ذلك من خلال تسليط الضوء على مدى تطبيق السجل التجاري الالكتروني(س ت إ) إلى غاية تـــاريخ 31ديســـمبر2022، و قـــد تم الاعتماد على المنهجين الوصفي و التحليلي و كذلك المنهج التاريخي، و ذلك قصد الاجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في مدى تطبيق السجل التجاري الالكتروني، و قد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك ما نسبته72%من المؤسسات تحوز علـــى سجلات تجارية الكترونية بينما 28%من المؤسسات لا تزال تحوز على سجلات تجارية كلاسيكية، مما يتطلـــب البحـــث عـــن الأسباب و اتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة للتجسيد الفعلي للسجل التجاري الالكتروني لبلوغ نســـبة 100%مـــع نهايـــة سنة2023، و القضاء على مستخرجات السجلات التجارية غير الالكترونية.

الكلمات المفتاحية: التحول الالكتروني، المركز الوطني للسجل التجاري، السجل التجاري الالكتروني.

Abstract :
This study aims to understand the reality of digital transformation at the national center for trade register in Algeria, and this is achieved by highlighting the extent of implementing the electronic commercial register up until December31،2022. The descriptive and analytical approach، as well as the historical approach، have been adopted، in order to answer the study's problem statement regarding the extent of implementing the electronic commercial register. The study concluded that there is 72% proportion of businesses with electronic commercial register، as for 28% of businesses، they still have non-electronic commercial register، This necessitates researching the reasons and taking appropriate legal measures to achieve 100% implementation of the electronic commercial register by the end of2023، And eliminating the non-electronic commercial register.
Key words: Digital transformation، National center for trade register، Electronic commercial register.

مقدمة:

إن التحول الرقمي للمؤسسات الجزائرية بشتى أنواعها و أشكالها، يقتضي بالضرورة "عملية دمج التقنيات الرقمية في عالم الأعمال و تغيير جذري و كلي في طريقة تقديم القيمة للمستخدم النهائي"[1]، و بالتالي فقد أصبح ضرورة حتمية لمواكبة و مسايرة الركب العالمي، و لهذا كان لزاما على المركز الوطني للسجل التجاري(CNRC) الانتقال من الادارة الكلاسيكية إلى الادارة العصرية أو ما يصطلح عليه بالإدارة الالكترونية، و التي تعتمد أساسا على تكنولوجيات الاعلام و الاتصال الحديثة، فقد باشرت هذه المؤسسة العديد من الاصلاحات و التحسينات على أساليب ادارتها و كيفيات تقديمها للخدمات الموجهة للجمهور على غرار المتعاملين الاقتصاديين الحاليين أو المستقبليين و كذلك المهنيين و الباحثين، و قصد تجسيد مشروع الجزائر الالكترونية و تحسين المرافق العامة و مستوى الخدمات المقدمة للجمهور تم إنشاء بوابة إلكترونية(سجل كوم) خاصة بهذا المركز تدعيما للشفافية و تبسيطا للإجراءات على المتعاملين الاقتصاديين[2]، حيث تتيح هذه البوابة العديد من الخدمات(مجانية و أخرى بمقابل و أخرى موجهة للمهنيين)، و ذلك من أجل تمكين المشتركين في هذه البوابة من الحصول على معلومات محينة و صحيحة عن التجار و الشركات التجارية، كما قام ذات المركز بالتخلي عن مستخرج السجل التجاري الكلاسيكي و اعتماد السجل التجاري الالكتروني (س ت إ) الذي يعد أحد أوجه التحول الرقمي لهذه المؤسسة، و على هذا الأساس يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى تطبيق السجل التجاري الالكتروني(س ت إ) في الجزائر إل غاية تاريخ31ديسمبر2022؟

❖ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ النقاط التالية:

- ✓ التعرف على واقع التحول الرقمي على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري في مجال اعتماد السجل التجاري الالكتروني(س ت إ).
- ✓ التعرف على مدى تطبيق السجل الالكتروني في الجزائر إلى غاية تاريخ31ديسمبر2022.

❖ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على تجربة المركز الوطني للسجل التجاري الجزائري في مجال التحول الرقمي، و التعرف على مدى استجابة المتعاملين الاقتصاديين لهذا التحول في مجال اعتماد السجل التجاري الالكتروني(س ت إ).

❖ حدود الدراسة:

ISBN : 999-999-99-99

تتمثل حدود هذه الدراسة بشكل أساسي في تسليط الضوء على تجربة التحول الرقمي للمركز الوطني للسجل التجاري الجزائري من خلال اعتماده للسجل التجاري الالكتروني(س ت إ) متخليا بذلك على السجل التجاري الكلاسيكي، حيث تجدر الاشارة أن المركز الوطني للسجل التجاري الجزائري قام بالعديد من الاصلاحات و التحسينات على خدماته بما يتناسب مع التحول الرقمي، كما سنحاول التعرف على مدى تطبيق السجل التجاري الالكتروني إلى غاية تاريخ31ديسمبر2022.

❖ مناهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على عدة مناهج علمية على غرار المنهجين الوصفي و التحليلي من خلال القيام بوصف و تعريف و تحليل و تفكيك تجربة المركز الوطني للسجل التجاري الجزائري في مجال التحول الرقمي لاسيما في مجال اعتماد السجل التجاري الالكتروني(س ت إ)، و ذلك قصد الوصول إلى تفسيرات دقيقة و استخلاص نتائج منطقية عن إشكالية الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال دراسة المراحل التاريخية التي مر بها المركز الوطني للسجل التجاري و تاريخ اعتماده التحول الرقمي.

❖ تقسيمات الدراسة:

بغية الوصول إلى اجابة منطقية لإشكالية الدراسة و تحقيق أهدافها، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث أقسام، بحيث أن القسم الأول يتم فيه التطرق إلى واقع التحول الرقمي على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري في الجزائر، أما القسم الثاني فيتم فيه تسليط الضوء على السجل التجاري الالكتروني(س ت إ) كأحد أوجه التحول الرقمي للمركز الوطني للسجل التجاري في الجزائر، بينما القسم الثالث فيتم فيه دراسة واقع تطبيق السجل التجاري الالكتروني(س ت إ) في الجزائر إلى غاية نهاية شهر ديسمبر 2022.

أولا: واقع التحول الرقمي على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري في الجزائر

تم انشاء المركز الوطني للسجل التجاري باعتباره مؤسسة عمومية في سنة 1963بموجب المرسوم 63-248المؤرخ في10جويلية1963، وذلك تحت تسمية الديوان الوطني للملكية الصناعية، غير أنه في سنة1973تم تغيير هذه التسمية لتصبح المركز الوطني للسجل التجاري، و ذلك من المرسوم 73-188المؤرخ في21نوفمبر 1973، حيث أسندت له صلاحيات تم حصرها في تجميع نسخ السجل التجاري المسلم آنذاك من قبل مكاتب ضبط المحاكم، و ابتداء من مارس سنة 1997أصبح المركز الوطني للسجل التجاري هيئة إدارية مستقلة تحت اشراف وزير التجارة.[3]

حيث يؤدي السجل التجاري عدة وظائف أبرزها وظيفة الاشهار القانوني من خلا تمكين الغير من الاطلاع و التعرف على المركز القانوني و المالي للتاجر و عناصر نشاطه التجاري، و هي وظيفة استعلامية تمنح صورة صادقة عن الحياة التجارية للمتعامل الاقتصادي، فضلالا على هذا فإن السجل التجاري يقوم بوظائف أخرى على غرار الوظيفة الاحصائية و الوظيفة القانونية.[4]

و قد تم إنشاء بطاقية مهمة تتضمن معلومات مفصلة تخص المؤسسات، و ذلك نتيجة مركزة المعلومات المرتبطة بالسجل التجاري عبر العديد من السنوات على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري، و بالتالي فإن هذا الأخير يقوم بمهمة الخدمة العمومية بحيث يلعب دورا محوريا في عالم الأعمال نظرا للأهمية الاقتصادية للمعلومات التي يحتويها الموضوعة تحت تصرف كافة المستخدمين، كما يقوم هذا المركز بإعداد مجلة احصائية سنوية موضوعة على مستوى بوابة" سجل كوم"، و هي في متناول الهيئات والمؤسسات العمومية و الخاصة و كذا الجامعات(الباحثون، الطلبة...)و المتعاملين الاقتصاديين.[5]

كما أن ذات المركز قد قام إنشاء بوابة إلكترونية تحت مسمى "بوابة سجل كوم"**sidjilcom** " تتوفر على العديد من الخدمات الرقمية(مجانية و أخرى بمقابل، و خدمات موجهة للمهنيين "البنوك، الموثقين...")موضوعة في متناول الجمهور لتمكينهم من الحصول على معلومات محينة و صحيحة عن التجار و الشركات التجارية.

ثانيا: السجل التجاري الالكتروني كأحد أوجه التحول الرقمي للمركز الوطني للسجل التجاري في الجزائر

نص المشرع الجزائري بموجب المادة الثالثة من القانون**13–06** على أنه تتمم أحكام القانون **04–08** بالمادة**05**مكرر، بحيث تنص على إمكانية القيد في السجل التجاري بالطريقة الالكترونية، فضلا على إمكانية إصدار مستخرج السجل التجاري بواسطة إجراء إلكتروني[6]، كما تم اصدار المرسوم التنفيذي **15–111**المؤرخ في **03**ماي**2015**المحدد لكيفيات القيد و التعديل و الشطب في السجل التجاري[7]، حيث ورد في مادته الثالثة أن عملية التسجيل في السجل التجاري و إرسال الوثائق ذات العلاقة تكون بالطريقة الالكترونية وفقا للإجراءات التقنية للتوقيع و التصديق الالكترونيين، فضلا على إمكانية تسليم مستخرج السجل التجاري بواسطة إجراء الكتروني.[8]

و تجدر الاشارة أن هناك فرق بين مستخرج السجل التجاري الالكتروني و القيد الالكتروني، حيث أن مستخرج السجل التجاري الالكتروني هو عبارة عن مستخرج مزود برمز الكتروني يمكن قراءته بواسطة أي جهاز مزود بنظام التقاط الصور، بينما القيد الالكتروني فيقصد به القيد الذي يتم عن بعد باستخدام طريقة الكترونية وفقا للإجراءات التقنية للتوقيع و التصديق الالكترونيين.[9]

وقد قام المركز الوطني للسجل التجاري في شهر جوان **2014**بادراج على مستخرج السجل التجاري رمزا مؤمنا، و ذلك بغية تأمين هذا المستخرج و إثبات صحة و مراقبة المعطيات على الخط، حيث تتم عملية قراءة هذا الرمز المؤمن بواسطة تطبيق يتم تحميله على الأجهزة المزودة بنظام التقاط الصورة(هواتف ذكية، لوحات رقمية...)، و الذي يسمى بقارئ السجل التجاري الالكتروني، إذ يسمح بقراءة و اثبات صحة المعلومات المتعلقة بالسجل التجاري على الخط مع ضرورة الاتصال بشبكة الأنترنت، بحيث أن هذا التطبيق متوفر بنسختين(**02**)، إذ أن النسخة الأولى تسمح بالتعرف على هوية صاحب السجل

ISBN : 999-999-99-99

التجاري، و هي موجهة أساسا للجمهور الواسع، أما النسخة الثانية فتسمح بالحصول على معلومات كاملة حول المؤسسة المعنية و صاحب السجل التجاري، وهذه النسخة موجهة لكل من المكلفين بالرقابة و البنوك و مصالح الضرائب و الجمارك.[10]

هذا و قد عرف المشرع الجزائري في المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم12-112الرمز الالكتروني الذي يدرج في مستخرجات السجل التجاري للتجار على أنه: "شفرة بيانية تتضمن معطيات و معلومات مشفرة حول التاجر."[11]

إن التحول الرقمي الذي اعتمده المركز الوطني للسجل التجاري في الجزائر يهدف تحقيق العديد من المزايا على مستوى الاقتصاد الوطني على غرار ما يلي:

1- تأمين المعلومات و المعاملات:

لقد نصت المادة الثانية الفقرة الثانية من القانون 04-08 على أنه "يعد مستخرج السجل التجاري سندا رسميا يؤهل كل شخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بكامل أهليته القانونية لممارسة نشاط تجاري"[12]، و بالتالي فإن لمستخرج التجاري دور مهم في تعزيز شفافية و نزاهة الممارسات التجارية، فضلا على هذا يعتبر السجل التجاري بصفة عامة بأنه وسيلة استعلامية و علنية عن جميع الأشخاص(الطبيعيين و الاعتباريين) الممارسين لمختلف الأنشطة التجارية مما يمكن الغير من التأكد إلكترونيا(عن طريق الرمز الالكتروني) من صحة المعلومات ذات العلاقة [13]، فقد سمح المشرع الجزائري لكل شخص يهمه أمر هذه المعلومات المتعلقة بكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري أن يحصل عليها على نفقته الخاصة من المركز الوطني للسجل التجاري، و قد تضمنت البوابة الالكترونية للمركز الوطني للسجل التجاري خاصية الاشتراك فيها للجمهور الراغب، حيث أن الاشتراك في هذه البوابة يكون مقابل دفع تعريفة معمول بها فضلا على كونه شخصي و فردي و لا يمكن تحويله للغير، حيث هو امتياز يمنح الحق للمشترك في الحصول على معلومات قانونية تخص المؤسسات المتواجدة في الجزائر.[14]

2- تطهير البطاقية الوطنية للسجل التجاري:[15]

حيث يسمح السجل التجاري الالكتروني من التحقق من الهوية التجارية لمختلف المتعاملين على مستوى البطاقية الوطنية التي تضم قائمة التجار على المستوى الوطني، مما يمكن من اكتشاف المتعاملين الاقتصاديين الوهميين.

3- مجابهة الممارسات التجارية الاحتيالية:

يساعد السجل التجاري الالكتروني(س ت إ) في الحد من تزوير مستخرج السجل التجاري الورقي(الكلاسيكي)، فضلا على مواجهة حالات الغش و الاحتيال في استعماله[16]، وذلك عن طريق الرمز الالكتروني المؤمن المزود به.

4- المساعدة في الحد من مشاكل التحصيل الضريبي و حصر المعاملات و التعاقدات الالكترونية:[17]

حيث يساعد السجل التجاري الالكتروني في عملية حصر المعاملات و التعاقدات الالكترونية التي كانت بعيدة عن رقابة إدارة الضرائب خاصة في ظل ظهور الأنشطة التجارية عبر الأنترنت(التجارة الالكترونية).

و بالتالي فإنه يمكن القول أن السجل التجاري الالكتروني(س ت إ) وسيلة فعالة لتأمين مستخرج السجل التجاري و كذلك حماية الهوية التجارية للمتعاملين الاقتصاديين، فضلا على التأكد من هذه الهوية عبر الخط.[18]

الشكل رقم(01): وظائف السجل التجاري الالكتروني(س ت إ)

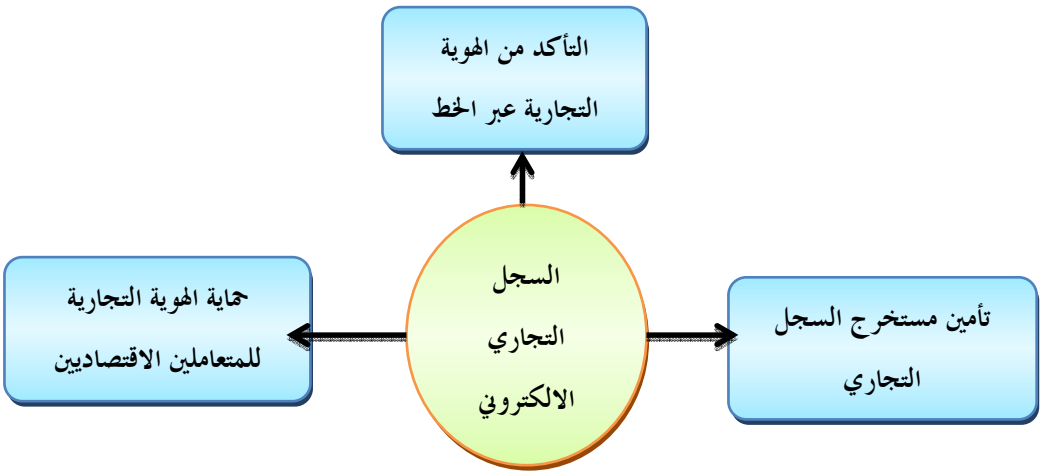

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البوابة الالكترونية للمركز الوطني للسجل التجاري[19]

و عليه فإن توجه المشرع الجزائري لاعتماد السجل التجاري الالكتروني(س ت إ) له دور فعال في تجسيد مشروع الجزائر الالكترونية فضلا على تحقيقه الغايات المنشودة من السجل التجاري باعتباره أداة اقتصادية و احصائية و إشهارية(استعلامية).[20]

ثالثا: واقع تطبيق السجل التجاري الالكتروني(س ت إ) في الجزائر

- إحصائيات حول تطبيق السجل التجاري الالكتروني(س ت إ) في الجزائر:

وفق ما تم الاشارة إليه سابقا، فإن المركز الوطني للسجل التجاري قام منذ شهر جوان 2014بإدراج في مستخرج السجل التجاري رمزا مؤمنا، وذلك بهدف تأمين مستخرج السجل التجاري و كذا إثبات صحة المعطيات و مراقبتها عبر الخط(عن بعد).[21]

ISBN : 999-999-99-99

و حسب إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري لسنة 2022فإن النسيج الاقتصادي الوطني يتشكل من 2.227.814مؤسسة(كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس الأنشطة المتعلقة بالإنتاج، التوزيع أو الخدمات أو الاستيراد...) إلى غاية نهاية شهر ديسمبر2022، حيث أن نسبة72%من هذه المؤسسات تحوز على مستخرجات السجل التجاري الالكتروني(س.ت.إ) أي ما يعادل1.603.572مؤسسة منها 1.426.780أشخاص طبيعيون أي ما نسبته حوالي88.975%، و 176.792أشخاص معنويون أي ما نسبته حوالي11.025%.[22]

و ما يلاحظ من هذه الأرقام أن النسيج الاقتصادي الوطني يتكون من عدد كبير من الأشخاص الطبيعيون الممارسون للأنشطة التجارية مقارنة بالأشخاص المعنويون، كما يلاحظ أنه إلى غاية31ديسمبر2022 هناك ما نسبته28% من المؤسسات أي ما يعادل624.242مؤسسة(574.659أشخاص طبيعيون و49.583أشخاص معنيون) التي لا تزال تمارس نشاطها لم تقم بإجراء مطابقة مستخرجات سجلاتها التجارية الكلاسيكية طبقا للمرسوم التنفيذي 22-50المؤرخ في 23جانفي2022المعدل للمرسوم التنفيذي 18-112المؤرخ في05أفريل2018المحدد لنموذج مستخرج التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني.[23]

- التموقع الجغرافي للمؤسسات التي لم تقم بإجراء مطابقة السجل التجاري الالكتروني(س ت إ):

تتواجد المؤسسات(المتعاملون الاقتصاديون) الذي لا تحوز على السجل التجاري الالكتروني بمعنى لا تزال تنشط بمستخرجات سجلات تجارية كلاسيكية، و بصفة أساسية و ليست على سبيل الحصر في تسع(09) ولايات على رأسها ولاية الجزائر لتليها ولاية وهران ثم ولاية قسنطينة و غيرها من الولايات وفق ما هو مبين الجدول التالي:

الجدول رقم (01): التموقع الجغرافي للمؤسسات التي تحوز على مستخرج سجل تجاري كلاسيكي

الترتيب	الولاية	عدد المؤسسات
01	الجزائر	95.948
02	وهران	33.963
03	قسنطينة	25.529
04	تيزي وزو	24.393
05	البليدة	21.595
06	سطيف	21.088
07	بجاية	19.766
08	باتنة	16.898
09	بومرداس	16.014

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري لسنة2022

و لتوضيح ترتيب هذه الولايات بشكل أوضح يمكن تلخيص معطيات هذا الجدول في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(02): يوضح عدد السجلات التجارية الكلاسيكية حسب الولايات الأكثر تركيز

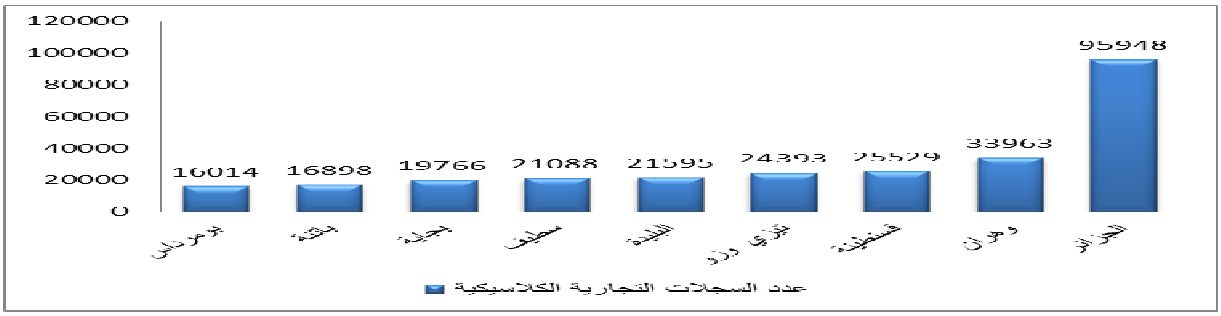

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري لسنة2022[24]

- الشكل القانوني للمؤسسات التي لم تقم بإجراء مطابقة السجل التجاري الالكتروني(س ت إ):

تعتبر الشركات ذات المسؤولية المحدودة(ش.ذ.م.م) الشكل القانوني الأكثر هيمنة في مجال المؤسسات التي لم تقم بإجراء مطابقة السجل التجاري الالكتروني(س ت إ) أي لا تزال تحوز على مستخرج السجل التجاري الكلاسيكي بنسبة52.67%، لتليها المؤسسات ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة بنسبة34.84%، ثم في المركز الثالث فقد حلت شركة التضامن بنسبة8.37%،[25] و الملاحظ أن هذه المؤسسات هي مؤسسات صغيرة و متوسطة الحجم، و يمكن توضيح كل هذه النسب من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم(03): يوضح الشكل القانوني للمؤسسات التي لم تقم بإجراء مطابقة السجل التجاري الالكتروني(س ت إ)

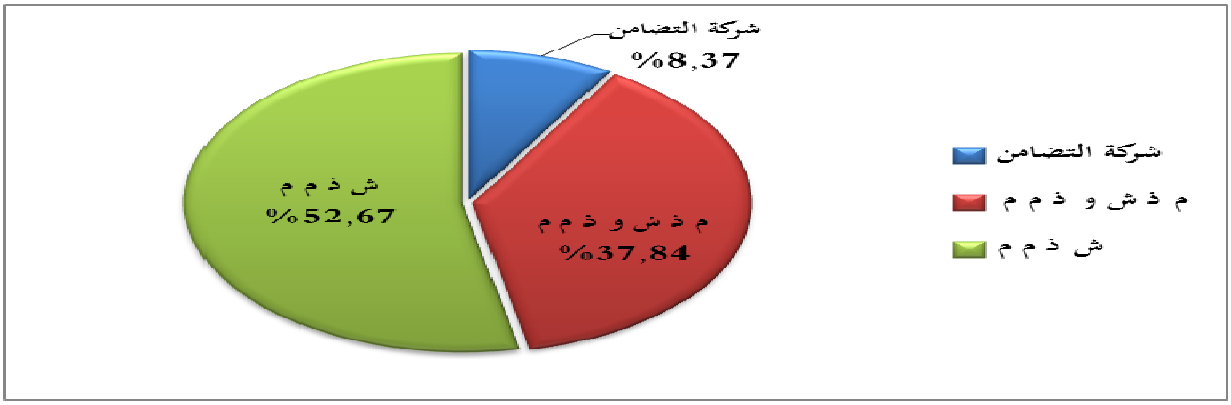

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري لسنة2022[26]

ISBN : 999-999-99-99

➢ قطاع نشاط المؤسسات التي لم تقم بإجراء مطابقة السجل التجاري الالكتروني(س ت إ):

يلاحظ من خلال الاحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للسجل التجاري لسنة 2022أن أغلبية المؤسسات التي لم تقم بإجراء مطابقة سجلاتها التجارية تنشط في قطاعين رئيسيين المتمثلين في قطاع الخدمات بنسبة39.44%ثم يليه قطاع التوزيع بنسبة 36.34%، و هذا ما يشكل نسبة 75.78% من الحالات المسجلة.[27]

و من خلال ما سبق يتضح بشكل جلي أن هناك نسبة معتبرة من المؤسسات لا تزال تحوز على مستخرج سجل تجاري كلاسيكي، و لم تقم بمطابقتها للسجل التجاري الالكتروني إلى غاية تاريخ:31ديسمبر2022، و في هذا السياق فقط طرح المركز الوطني للسجل التجاري عبر بوابته الالكترونية" سجل كوم" سؤالا موجه للحائزين على السجلات التجارية مفاده" هل تم إعلامك بإلزامية المطابقة التنظيمية لمستخرج سجلك التجاري وفقا للنموذج الالكتروني (س ت إ)، حيث كان العدد الإجمالي للأصوات2009صوت، و قد كانت الاجابات على النحو التالي:

الجدول رقم(02): يوضح الاجابة على سؤال موجه للحائزين على السجلات التجارية من طرف المركز الوطني للسجل التجاري

طبيعة الاجابة	عدد الأصوات	النسبة المئوية
نعم، سأقوم بذلك	1039	%52
لم أفهم، هل أنا معني	795	%40
لا، لقد قمت بشطب سجلي التجاري	48	%2
لا، لدي سجل تجاري غير أني لم أعد أمارس النشاط	127	%6
المجموع	2009	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بوابة المركز الوطني للسجل التجاري(سجل كوم)[28]

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن هناك 52%من المستجوبين لديهم علم بإلزامية مطابقة سجلاتهم التجارية، كما أن هناك ما نسبته 40%من المستجوبين لديهم لبس و غموض حول هذا الاجراء، بينما ما نسبته2%من المستجوبين لم يتم إعلامهم وقد قاموا بشطب سجلاتهم التجارية، كما أن هناك ما نسبته 6%من المستجوبين الذين لم يتم إعلامهم بهذا الاجراء و يحوزون سجلات تجارية غير أنهم توقفوا عن ممارسة نشاطاتهم التجارية إلا أنهم لم يقوموا بإجراءات الشطب لهذه السجلات.

خاتمة:

ختاما يمكن القول أن الجزائر حاولت و لا تزال تحاول مسايرة التقدم العلمي و التكنولوجي لا سيما في مجال الاعتماد على تكنولوجيات الاعلام و الاتصال الحديثة، الأمر الذي دفع المركز الوطني للسجل التجاري إلى ضرورة التحول الرقمي من خلال الانتقال من الادارة الكلاسيكية إلى الادارة الالكترونية، حيث عمل هذا المركز على إنشاء بوابة إلكترونية تحت مسمى "بوابة سجل كوم"**sidjilcom** " تتوفر على العديد من الخدمات الرقمية(مجانية و أخرى بمقابل، خدمات موجهة للمهنيين" البنوك، الموثقين...")موضوعة في متناول الجمهور للحصول على معلومات محينة و صحيحة عن التجار و الشركات التجارية، كما قام المركز الوطني للسجل التجاري في شهر جوان **2014** بالتخلي عن مستخرج السجل التجاري الكلاسيكي و اعتماد السجل التجاري الالكتروني (س ت إ)، و ذلك من خلال وضع رمزا مؤمنا على مستخرج السجل التجاري، الغرض منه تأمين هذا المستخرج و إثبات صحة المعطيات و مراقبتها عن بعد، حيث تتم عملية قراءة هذا الرمز المؤمن بواسطة تطبيق يتم تحميله على الأجهزة المزودة بنظام التقاط الصورة(هواتف ذكية، لوحات رقمية...)، و بالرجوع إلى الاحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للسجل التجاري لسنة **2022**فإن النسيج الاقتصادي الوطني يتكون من **2.227.814**مؤسسة(بحيث يقصد بالمؤسسة كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس الأنشطة المتعلقة بالإنتاج، التوزيع أو الخدمات أو الاستيراد...) إلى غاية نهاية شهر ديسمبر**2022**، حيث أن نسبة**72%**من هذه المؤسسات تحوز على مستخرجات السجل التجاري الالكتروني(س.ت.إ) أي ما يعادل**1.603.572**مؤسسة منها **1.426.780**أشخاص طبيعيون أي ما نسبته

ISBN : 999-999-99-99

حوالي88.975%، و 176.792أشخاص معنويون أي ما نسبته حوالي11.025%، كما أنه حسب ذات الاحصائيات فإنه إلى غاية31ديسمبر2022 هناك ما نسبته28% من المؤسسات التي لا تزال تمارس نشاطها لم تقم بإجراء مطابقة مستخرجات سجلاتها التجارية الكلاسيكية طبقا للمرسوم التنفيذي 22-50المؤرخ في 23جانفي2022المعدل للمرسوم التنفيذي 18-112المؤرخ في05أفريل2018المحدد لنموذج مستخرج التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني، أي ما يعادل624.242مؤسسة(574.659أشخاص طبيعيون و49.583أشخاص معنيون)، مما يتطلب البحث عن أسباب عدم قيام هذه المؤسسات بإجراء المطابقة، و كذلك العمل على اتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة المنصوص عليها في القوانين و التنظيمات السارية المفعول على غرار القانون04-08المؤرخ في14أوت2004الذي يحدد شروط ممارسة الأنشطة التجارية، وذلك بغية التجسيد الفعلي للسجل التجاري الالكتروني(س ت إ) من أجل بلوغ نسبة 100%مع نهاية سنة2023 و القضاء بصفة نهائية على مستخرجات السجلات التجارية الكلاسيكية.

الهوامش:

[1]صدوقي غريسي و سي الطيب الهشمي رضا و علي العبسي، واقع و أهمية التحول الرقمي و الأتمة، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية و الادارية، المجلد03، العدد02، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، سنة2021، ص101

[2]بلحاج نصيرة، جهود المركز الوطني للسجل التجاري في تجسيد مشروع الادارة الالكترونية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس، المدية(الجزائر)، المجلد07، العدد02، جوان 2021، ص171.

[3]بوابة المركز الوطني للسجل التجاري، متاح على الموقعsidjicom.cnrc.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2023/08/24على الساعة03:33.

[4]بلحاج نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 173-174.

[5]المركز الوطني للسجل التجاري، السجل التجاري مؤشرات و احصائيات، احصائيات 2022، متوفرة على الموقع: sidjicom.cnrc.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/08/24على الساعة:04:12، ص04

[6]القانون13-06، المؤرخ في 23جويلية2013، يعدل و يتمم القانون 04-08،المؤرخ في 14أوت2004، المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد39، صادرة بتاريخ:31جويلية2013.

[7]مرسوم تنفيذي رقم15–111، مؤرخ في 03ماي2015، يحدد كيفيات القيد و التعديل و الشطب في السجل التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، صادرة بتاريخ:13ماي2015.

[8]كريم كريمة، استعمال تكنولوجيا المعلوماتية و عملية القيد في السجل التجاري، مجلة معارف، قسم الحقوق، السنة12،العدد24،جوان2018، ص69

[9]الموسوس عتو، وظائف السجل التجاري الالكتروني على ضوء أحكام المرسومين التنفيذيين 15–111و 18–112، مجلة القانون، المجلد09، العدد02،سنة 2020، ص30.

[10]المركز الوطني للسجل التجاري، السجل التجاري مؤشرات و احصائيات، احصائيات 2022، متوفرة على الموقع: sidjicom.cnrc.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/08/24على الساعة:04:12

[11]مرسوم تنفيذي رقم18–122، يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة اجراء الكتروني، مؤرخ في 05افريل2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد21، الصادر بتاريخ:11 أفريل 2018.

[12]القانون 04–08، المؤرخ في 14أوت2004، المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المعدل و المتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد52، الصادرة بتاريخ:18أوت2004.

[13]بوزان أيمن و حمدوش وفاء، التجارة الالكترونية في سياق القانون18–05و المراسيم التنفيذية المتعلقة بالسجل التجاري الالكتروني في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد06، العدد01، جوان2021، ص1849.

[14]البوابة الالكترونية للمركز الوطني للسجل التجاريsidjicom.cnrc.dzتم الاطلاع عليه بتاريخ:2023/08/27على الساعة:02:14

[15]رحالي سيف الدين، السجل التجاري الالكتروني ضمانة لتأطير المعاملات التجارية الالكترونية، مجلة بحوث في القانون و التنمية، المجلد01، العدد01، جوان 2021، ص77.

[16]رحالي سيف الدين، المرجع السابق، ص77.

[17]بوزان أيمن و حمدوش وفاء، مرجع سبق ذكره، ص1849.

[18] البوابة الالكترونية للمركز الوطني للسجل التجاري sidjicom.cnrc.dz

[19] sidjicom.cnrc.dz

[20]مزوز صورية و فيلالي بومدين، السجل التجاري الالكتروني فالقانون الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد06، العدد02، ديسمبر2021، ص475

[21]المركز الوطني للسجل التجاري، السجل التجاري مؤشرات و احصائيات، احصائيات 2022، مرجع سبق ذكره ، ص29

[22]المركز الوطني للسجل التجاري، المرجع السابق، ص29

[23]المركز الوطني للسجل التجاري، المرجع السابق، ص29

[24]المركز الوطني للسجل التجاري، السجل التجاري مؤشرات و احصائيات، احصائيات 2022، متوفرة على الموقع: sidjicom.cnrc.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/08/24على الساعة:04:12، ص29

ISBN : 999-999-99-99

[25]المركز الوطني للسجل التجاري، السجل التجاري مؤشرات و احصائيات، احصائيات 2022، متوفرة على الموقع: sidjicom.cnrc.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/08/24على الساعة:04:12، ص29

[26]المركز الوطني للسجل التجاري، السجل التجاري مؤشرات و احصائيات، احصائيات 2022، متوفرة على الموقع: sidjicom.cnrc.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/08/24على الساعة:04:12، ص29

[27]المركز الوطني للسجل التجاري، المرجع السابق، ص29

[28] sidjicom.cnrc.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ:2023/08/28على الساعة04:45

(*)تمت ترجمة الملخص باللغة الانجليزية بمساعدة:.OpenAI.(2023).chatGPT Android app

تاريخ الاستخدام:30أوت2023 على الساعة:04:04، متاح على الموقع https: chat.openai.com التالي: